

دعوى

قرار رقم: (ISZR-2020-113)
ال الصادر في الدعوى رقم: (Z-2019-10760)

لجنة الفصل الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة الرياض

المفاتيح:

دعوى- غياب المدعية- شطب- مدة نظامية- عدم تقديم المدعية بطلب السير في الدعوى بعد الشطب خلال المدة النظامية وعدم صلاحية الدعوى للحكم فيها يوجب الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غرامة التأخير في التسجيل - دلت النصوص النظامية على أن غياب المدعية في أي جلسة تبلغ بها في الموعد المحدد لنظرها دون عذر تقبله الدائرة ولم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها يتربى عليه شطب الدعوى- عدم تقديم المدعية خلال المدة النظامية بطلب السير في الدعوى بعد شطبها أو عدم حضورها أي جلسة بعد إعادة السير فيها تجعل الدعوى كأن لم تكن- ثبت لدائرة الفصل غياب المدعية دون عذر مقبول وعدم صلاحية الدعوى للفصل فيها وعدم تقديم المدعية بطلب السير في الدعوى خلال المدة النظامية. مؤدي ذلك: شطب الدعوى باعتبارها كأن لم تكن.

المستند:

المادة (٢٠/٢) من قواعد عمل لجان الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الصادر بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢٤/٠٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: في يوم الأربعاء بتاريخ ١١/٠٣/١٤٤١هـ، الموافق ٢٤/٠٤/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة

الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى المتطلبات النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (10760-Z-2019) بتاريخ ٢١/٢٠١٩هـ، الموافق ٢٠/١٤٤١هـ.

تتلخص وقائع هذه الدعوى، أنه في تاريخ ٢٤/٥/١٤٠٠هـ، تقدم (...), هوية وطنية رقم (...), بصفته مديرًا للشركة المدعية (...), سجل تجاري رقم (...), أمام المدعي عليها باعتراضه على الربط الزكوي لعام ١٥٢٠م، المبلغ للمدعية في تاريخ ١٤٤٠/٥/١٤٠١هـ.

وفي تاريخ ٢١/٢٠١٤١هـ، تقدم (...), بصفته مديرًا للشركة المدعية، أمام الأمانة العامة للجان الضريبية بصحيفة دعوى تضمنت اعتراضه على الربط الزكوي لعام ١٥٢٠م، المشار إليه.

وبعرض صحيفة الدعوى على المدعي عليها، أجبت في تاريخ ٢٧/٤/١٤٤١هـ، بمذكرة تضمنت ما ملخصه: أن المدعية تحاسب بموجب حسابات نظامية، وقد تم الربط عليها بإضافة رصيد الحسابات الجارية الذي تعرّض على إضافته للوعاء الزكوي، وتوضح المدعي عليها بأنه تم إضافة رصيد جاري الشراكاء للوعاء الزكوي بعد إجراء المقارنة بين رصيد أول المدة وآخر المدة وإضافة أيهما أقل طبقاً للقواعد المالية، استناداً إلى المادة (الرابعة) البند (أولاً) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ٦٠/٦/١٤٣٨هـ.

وفي يوم الأربعاء ١٤٤١/١١/٠٣هـ، الساعة الثامنة مساءً، الموعود المحدد لنظر الدعوى، وبعد الاطلاع على الفقرة رقم (٢) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في مخالفات والمنازعات الضريبية، المتضمنة جواز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة وسائل التقنية الحديثة، تمت المناداة على الطرفين، في حين تخلف عن الحضور من يمثل المدعية ولم تبعث بعذر لتخلفها عن الحضور رغم صحة تبلغها بموعيد الجلسة؛ مما تعتبر معه بأنها قد أهدرت حقها في الحضور والمرافعة. عليه قررت الدائرة شطب الدعوى.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤٣٧/٠٣/١٤هـ، وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ٦٠/٦/١٤٣٨هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (١٠٥٣٥) بتاريخ ١٥٢٠/١٠/١٥هـ، وتعديلاته، وعلى لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ٦٠/٦/١٤٢٥هـ، وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في مخالفات والمنازعات الضريبية.

وحيث لم يحضر من يمثل المدعية في جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الأربعاء ١٤٤١/١١/٣هـ، ولم تبعث بعذر لتأخرها عن الحضور رغم صحة تبليغها بموعيد الجلسة، وحيث تنص الفقرة (٢) من المادة (العشرين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، على أنه: «إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتُعد الدعوى كأن لم تكن».».

وحيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متزوج من سلطة الدائرة بناءً على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، وحيث تختلف المدعية عن حضور جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الأربعاء بتاريخ ١٤٤١/١١/٣هـ، ولم تبعث بعذر لتأخرها عن الحضور رغم صحة تبليغها بالموعد من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، ولم تتقىم بطلب السير في الدعوى؛ مما تنتهي معه الدائرة إلى اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد الدراسة والمداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:
اعتبار الدعوى كأن لم تكن.